

الفكر الثوري

" لقد بنينا دستوراً من فكرة الحق، وكان على كل شيء الآن أن يركز على هذه القاعدة ... إننا لم نر الإنسان مطلقاً يستند إلى الفكرة، و يبني بناء عليها ... إن في هذا إذن فجراً رائعاً لقد احتفلت كل الكائنات المفكرة بهذا العصر الذي ساد فيه انفعال عظيم".

هيغل (دروس في فلسفة التاريخ).
" إن أكثر مشاهد خارق أتاح لنا إطلاقاً التأمل هو ... محاولة إعادة بناء الدولة من جديد بشكل كامل ... بالاستناد إلى الفكرة، وذلك من أجل جعل هته الدولة تركز على ما كان يفترض أنه عقلائي، لكن هذه المحاولة أدت لوضع هو الأكثر فظاعة و الأكثر قساوة، لأن الأمر، في نفس الوقت لم يكن يتعلق إلا بتجديدات خالية من أي رأي ".
هيغل (مبادئ فلسفة الحق).

1/- المرحلة الليبرالية: حقوق الإنسان:

في عام 1789، فرضت الصيغة الليبرالية للفردية المسيطرة نفسها نتيجة ضغط الشريحة العليا من الطبقة الثالثة. في الأشهر الأولى من الثورة تمت صياغة الحقوق الفردية صياغة رسمية على الطريقة الأمريكية. إن أكبر الحقائق التي وردت في إعلان 27 آب هي أن الناس يولدون و يبقون أحراراً و متساوين في الحقوق. إن " الحرية " من جهة، و " المساواة في الحقوق " من جهة أخرى تشكّلان صفة مزدوجة فطرية، ملازمة للإنسان الفردي، و مستمدة من ماهيته الخاصة، بشكل مستقل عن كل حوادث الزمان و المكان. و بدل أن يسيء إليهما التجمع السياسي، فإن هدفه و واجبه يكمن في الحفاظ عليهما و حمايتهما، و كل هذا مشتق من أفكار لوك الخالصة.

و هكذا تقف في وجه سلطة الدولة بعض الحواجز التي تسمى " بالحقوق الطبيعية، غير القابلة للتنازل، و غير القابلة للتقادم، و المقدسة "، و التي يمكن للأفراد أن يعارضوا بها كل سلطة، و ذلك باسم قانون طبيعي أسمى و أكثر مهابة من الدولة نفسها، و يتضمن الاعتراف بشيء مطلق في الإنسان. لقد أصبح من الآن فصاعداً، وضع الثقة في الأفراد و الذين يعتبر كل فرد منهم سيّداً ضمن دائرته الخاصة، و قادراً على بسط مبادرته الخاصة (حتى الحد الذي يثبتّه القانون المدني، و الذي يمكن لها، إن تجاوزته، أن تسيء للغير). كما حل جمهور من الأفراد السادة، و الذين يقع على عاتق القانون المدني أمر تنظيم تجاوزهم، محل " الأمة المنظمة " من النظام القديم، بطبقاتها و جماعاتها و تجمعاتها الحرفية، و ما فيها من تمايزات وراثية و نذور رهبانية و إمكانات لشراء الوظائف. كما ينبغي ألا يكون هناك " بالنسبة لأي جزء من الأمة أو لأي فرد أي امتياز أو استثناء من الحق المشترك لكل الفرنسيين، و لا أي سمو غير سمو الموظفين العامّين في ممارستهم لوظائفهم ". تلك هي الشروط المسبقة للنمو العفوي لهذه الليبرالية البرجوازية (البعيدة جداً عن الليبرالية الأرستقراطية، " النبيلة " لمونتيسكيو).

بعد هته المقدمة الإجرائية التي قام بها دستور 1791، ها هي الدولة و الفرد و قد تخلّصا على حد سواء، و وفقاً لطموحهما المشترك في ذلك العصر، من كل الأجسام الوسيطة Intermédiaires. كما يجب أن نضيف إلى ما سبق ذكره، التدابير التي اتخذت فيما بعد: إلغاء المراتب الرهبانية، تأمين أموال رجال الدين، و علمنة الحالة المدنية و الزواج (و هي تدابير كان من شأنها إلحاق أضرار خطيرة بقوة الكنيسة الكاثوليكية المنافسة الخفية، منذ زمن بعيد، للدولة - الأمة).

لقد أخذت سيادة الفرد تشع على صعيد المجتمع من خلال النص الجوهري لإعلان 1789. إلا أنه لا يجب أن ننسى بأن نفس النص، و على صعيد آخر، هو صعيد السلطة، يعلن عن سيادة منافسة هي سيادة الأمة. كما أنه علينا ألا ننسى أن دستور 1791 سيستخلص كل النتائج المنطقية من هته السيادة القومية " الواحدة، التي لا تقبل التجزئة، و لا يمكن التنازل عنها، و غير القابلة للتقادم ". و مع ذلك فإن سياس Sieyès المدافع عن الطبقة الثالثة، سيعتبر أن من واجبه أن يبني نظرية بارعة و عميقة، و ذلك بقصد التوفيق بين السادتيتين الأولى و الثانية. و ستكون هته النظرية، التي تبتعد بشكل ملحوظ عن لوك، قريبة من بعض النواحي من روسو.

أ/- نظرية سيياس: إن حق الأمة يتفرع عن حقوق الأفراد. إن الإرادة المشتركة أو " العامة " لهته الأمة تنتج عن الإرادات الفردية التي تستخرج منها، لكنها تمتص هته الإرادات دون أن تدع نفسها تقتصر عليها. إن الأمة بدل أن تتطابق، كما يمكن أن نعتقد، مع مجموع الأفراد، أو الشعب الذي يعيش في لحظة معينة ضمن إطار إقليمي، تبدو كتركيب لأجيال متتابعة، و ككيان جماعي و شخص معنوي يدوم من خلال الأفراد و الأجيال. إن إرادتها المشتركة أو العامة تعبر عن الوحدة القومية (الدين الوحيد، في الحقيقة، للآب سيياس). إنها تتجاوز الإرادات الفردية التي تتألف منها، و تتفوق عليها. إنها من طبيعة مغايرة لطبيعة هذه الإرادات: " إنها نوع من سائل متناثر " كما سيكتب بقوة باستيد P.Bastid المفسر الأسلم للمنظر العميق للجمعية التأسيسية لا يستنفذه " لا الناس و لا الأجيال " .

و ينجم عن هذا أن سيادة الشخص-الأمة (أو بتعبير آخر ممارستها لإرادتها العامة) لا يمكن أن تكون موضوعا لأي نوع من التملك من قبل أي كان. كما أنها لا يمكن أن تتموضع في فرد أو في مجموعة أفراد. إن الفرد أو الأفراد الذين يجدون أنفسهم مدعويين لممارستها و التعبير عنها، ليسوا أبدا إلا ممثلها، و لا شيء أكثر من ذلك. إن الفرد-الملك، لويس السادس عشر، يمثلها فيما يتعلق بالوظيفة التنفيذية (التي توحى بحذر لا يمكن اقتلاع جذوره: لتعرف هنا على روح مابلي Mably . روح صيغته الغربية: " الملكية الجمهورية " .

إن الناخبين أنفسهم ليس لهم صفة أخرى غير صفة تمثيل هته السيادة، و ذلك باعتبارهم مفوضين لممارسة الوظيفة الانتخابية. كذلك فإن النواب، المنتخبين من قبلهم، لا يقومون إلا بتمثيلها باعتبارهم مفوضين لممارسة وظيفة سن القانون (الموصوف بأسلوب شبيه بأسلوب روسو، بأنه تعبير عن افراة العامة) . و مع ذلك فإن هته النظرية، المعروضة هنا بإيجاز، تعطي لهؤلاء النواب وضعية استثنائية.

استثنائية بمعنى أن هؤلاء الممثلين التشريعيين هم وحدهم القادرون على " أن يشكلوا مجتمعين إرادة مشتركة " و على أن يشكلوا هته الإرادة وفق ما يرونه هم، بعيدا عن كل وكالة أمرة. ففيهم وحدهم توجد الأهلية الحقيقية لإتخاذ القرار الأخير، و فيهم وحدهم، مجتمعين، تجدد الأمة وحدثها النهائية. إنهم نوع من النخبة التي تقرر عوضا عن الأمة. إنهم نخبة " تمثيلية " . إن هذا الأمر يعنى أن سيادة برلمانية جديدة تنتصب الآن، في الواقع، و تحت قناع السيادة الوطنية الجديدة، على أنقاض السيادة الملكية. إن نظرية سيياس مهندس الدستور، كما سيوصف، تخدم بذلك إرادة القوة لدى الشريحة العليا للطبقة الثالثة (التي كان النواب ينتمون إليها بشكل حصري تقريبا). إن هذا التصور و التحول في أن واحد، يعكس انزلاقا واضحا باتجاه روسو. حيث اعتقد أغلب المعلقين أن هذا التصور يقلل من التناقض بين الحرية الطبيعية للفرد و سيادة المجتمع، و لكن و في نفس الوقت يذهب العديد إلى التنديد بهذا التحول الجذري الغريب من الفردية إلى المجتمعية. غير أنه يمكن الرد على هؤلاء بأن مهمة إعادة البناء الضخمة التي كانت تفرض نفسها، بعد الدمار الضخم، على رجال ثورة 1789، كانت تجبرهم على أن يستخدموا مجددا نفس الأسلحة التي كان الملوك قد استخدموها ضد الإقطاعيين. و المقصود بذلك المركزية و نظرية السيادة التي جرى، بطريقة ما، التوفيق بينها و بين حقوق الإنسان (مع احتمال التخلي جزئيا عن لوك و الالتحاق بروسو).

و مع ذلك بقيت حقوق الإنسان، بفضل الإعلان الفرنسي الذي أعطاها أهمية فريدة، ذات تأثيرات عميقة و أصداء عالمية. لقد كان أعضاء الجمعية التأسيسية الفرنسيون، الأوفياء للأنوار و للسابقة الأمريكية لعام 1776 يتحدثون عن البشر كبشر و باسم العقل الذي كان يعتبر في أنظارهم أنه الأكثر عالمية.

إن أكبر رمز لوحدة الشعور الفكري و العاطفي بين ممثلي الشعب الفرنسي عام 1789 و ممثلي الشعب الأمريكي في عام 1776، يتجلى، فيما يتعلق بعبارة حقوق الإنسان التي ظهرت حينذاك، بكتاب حقوق الإنسان The Rights Of Man للكاتب توماس بين Thomas Paine الذي سيظهر في 1791-1792 و بنجاح كبير.

ب/- توماس بين Thomas Paine: وجد هذا المؤلف الإنجليزي، المقيم في ولاية فيلاديلفيا شهرته على إثر كتابه الحسن المشترك Common Sense و المدافع بقوة عن المتمردين الأمريكيين. و قد تزامن صدور أشهر كتبه و هو حقوق الإنسان مع قرار الاتهام الذي وجهه الإيرلندي

إيدموند بيرك ضد الثورة الفرنسية. و هو الاتهام الذي أثار لدى بين خيبة أمل مرة و استنكارا كبيرا. ألا يبدو بيرك في اتهامه " كالظلام الذي يحاول إنارة النور " كما يقول بين ساخرا.

إننا نشعر لدى قراءة الصفحات الانتقامية " لحقوق الإنسان " بأن بين كان أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بتفوق المجتمع على الحكومة التي تعتبر، في أفضل الأحوال، " شرا ضروريا ". لقد كان أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بلا معقولية و بضرر كل حكومة قائمة على الخلافة الوراثية (... لأنها تقلب النظام الطبيعي بجعلها الأطفال يتحكمون بالزمن ... و الجنون يتحكم بالحكمة). إن الملوك، كما يقول بين بالحاح، يتعاقبون تلو الآخر ليس مثل الكائنات العقلانية، و إنما مثل الحيوانات: و لهذا فإنه يقترح بدل هذا النوع من الحكم الحكومة التمثيلية التي تتخذ من العقل أساسا لها. لأن العقل يريد أن تكون السلطة الوحيدة التي تعطى للحكومة، في أي بلد، الحق بالوجود هي " سلطة الشعب ". فأَي رجل مزود بالحس يمكنه أن يقارن السمات الشخصية لملوك أوروبا بسمات جورج واشنطن.

كذلك نجد ثانية في " حقوق الإنسان " المنظور الديني لمؤلف " الحس المشترك ". إن بين لا يهتم هنا بالسوابق و لا بالسلطات المختلفة التي يبتهل لها غالبا، و التي يناقض بعضها بعضا. إنه يعتزم العودة لعملية الخلق، أي للزمن الذي خرج فيه الإنسان من بين أيدي الله الذي أراد أن يخلقه على شاكلته. " كيف كان الإنسان في ذلك الحين؟ " لقد كانت صفته كإنسان هي الصفة الوحيدة و الأسمى. إن مبدأ وحدة أو مساواة الإنسان هو الأساس الوحيد الذي يمكن تصوّره لهته الحقوق المقدسة التي ينادى بها بين و يرفعها في وجه بيرك. فليس هناك وجود لأي تمييز بين الأفراد. فالكل لهم نفس المرتبة، و الكل ولدوا متساوين.

لقد جعل بين الحقوق المدنية للإنسان ترتكز على هته الحقوق الطبيعية إلهيا: " إن كل حق مدني يولد من حق طبيعي؛ أو أنه، بعبارة أخرى، حق طبيعي متبادل ". و يرد توماس بين على منتقدي الثورة الفرنسيين القائلين: إن أعضاء الجمعية التأسيسية لم يتحدثوا إلا عن حقوق؛ و لكن ماذا عن الواجبات؟ من خلال كتابه " حقوق الإنسان " كما يلي: " إن إعلان الحقوق هو، من حيث المبادلة، أيضا إعلان للواجبات. إن كل ما هو حق لي باعتباري إنسان هو أيضا حق لإنسان آخر، و لهذا يصبح من واجبي أن أضمنه و أن أمتلكه في نفس الوقت ". إن كتابات توماس بين تعكس إلى حد بعيد سعادته برؤيته العالم الجديد يبعث و يولد من رحم العالم القديم.

لكن بالرغم من النجاح الذي حققته الليبرالية على يد سيياس و بين في التوفيق بين المفهومين المتناقضين برأي الكثير، إلا أن السؤال التالي كان يطرح نفسه: في المستقبل هل سيقوّى التناقض الصامت و التعارض الكامن بين المفهومين و المجري المأساوي و المنطقي في آن واحد للثورة؟ ألم تكن الليبرالية البرجوازية لعام 1789 تحضّر، بتدميرها للهيئات الوسيطة، قريبا للدولة الشعبية أو حتى للدولة الاستبدادية؟

و في الواقع فإن يوم العاشر من آب 1792، الذي يوصف غالبا بالثورة الثانية، أدّى لقيام شكل ما من الدولة الشعبية، المسمّى باليعقوبي؛ و هي الدولة التي كانت تستند بفخر و بشكل غريب " لاستبدادية الحرية " و ذلك بانتظار أن ينتهي خمود الثورة بعد سقوط روبسبيير، لانقلاب بوناپرت و لاستبدادية الرجل الواحد.